S/PV.9370

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة **9370**

الاثنين، 10 تموز/يوليه 2023، الساعة 10/10

نيويورك

الرئيس	السيدة باربرا وودورد	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد بيريس لوسي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد أولميدو
	مالطة	السيد كاميليري
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-20013 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/10.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي مملكة هولندا واليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد ياب سلوتميكر، نائب وزير البنى التحتية وإدارة المياه في مملكة هولندا.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد هانز غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيدة جويس مسويا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيد ديفيد غريسلي، المنسق المقيم للأمم المتحدة في اليمن.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد غروندبرغ.

السيد غروندبرغ (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لموافاة المجلس بمعلومات عن آخر التطورات في اليمن وبالجهود التي أبذلها للتوسط في اتفاق بشأن سبل المضي قدما بين الحكومة اليمنية وأنصار الله.

وعلى الرغم من انتهاء الهدنة، لا يزال اليمن وشعبه يشعران بفوائد أطول فترة هدوء نسبي منذ بداية النزاع. ووفقا لآخر تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2023/363)، ساهمت الهدنة في انخفاض بنسبة 40 في المائة في الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، مثل القتل والتشويه والتجنيد في تشكيلات مسلحة. ولئن كان ذلك إنجازا هاماً، فإن هناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم. وفي الأسبوع الماضي فقط، أصاب هجوم بقذائف الهاون خمسة أطفال في مديرية حيس، جنوب الحديدة. وأضم صوتي إلى صوت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة في إدانة الحادث ودعوة جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي ومنع الانتهاكات ضد الأطفال ووضع حد لها. وتستمر الفوائد الأخرى حتى يومنا هذا. واستمرت الرحلات التجارية بين صنعاء وعمان، وقد رحبت هذا الشهر بأول رحلة تجارية منذ سبع سنوات بين صنعاء والمملكة العربية السعودية، تحمل الحجاج اليمنيين. كما يستمر الوقود في التدفق بشكل مطرد عبر موانئ الحديدة.

والأهم من ذلك هو أن هذه الفترة من الهدوء النسبي فتحت الباب أمام مناقشات جادة مع الجهات الفاعلة اليمنية بشأنم إيجاد سبيل للمضي قدما بغية إنهاء النزاع. ولا تزال المناقشات جارية، ولكن إذا أردنا إنهاء الحرب بشكل مستدام، يجب أن تصل هذه المحادثات إلى انفراجة جدية. وأعرب عن امتناني للجهود المتواصلة التي تبذلها الجهات الفاعلة في المنطقة، ولا سيما المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، دعما لتلك المناقشات. ورأينا أيضا الأطراف تشارك بشكل بناء في تدابير أخرى لبناء الثقة. وقد عقد مكتبي مؤخرا اجتماعا بين الأطراف في عمان لمناقشة المزيد من عمليات الإفراج عن المحتجزين، بناء على نجاح عملية الإفراج الواسعة النطاق عن المحتجزين في آذار/مارس بالشراكة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وأنا ممتن لحكومة الأردن لاستضافتها تلك الاجتماعات وغيرها في عمان، ولمواصلة دعم عمل مكتبي. لذلك شهدنا لأكثر من عام بعض الخطوات المهمة والإيجابية التي أدت إلى تهدئة العنف وساعدت على تحسين حياة اليمنيين. بيد أن الحالة في الميدان لا تزال هشة وتنطوي على تحديات.

وفيما يتعلق بالحالة العسكرية، وعلى الرغم من أن القتال قد انخفض بشكل ملحوظ منذ بداية الهدنة، فإن الخطوط الأمامية ليست هائدة. فقد وقعت اشتباكات مسلحة في الضالع وتعز والحديدة ومأرب وشبوة. ويساورني القلق أيضا إزاء التقارير التي تفيد بتنقل القوات، بما في ذلك بالقرب من مأرب، والعرض الأخير للمقاتلين في إب. وتزيد تلك الشرارات المستمرة للعنف، إلى جانب التهديدات العامة بالعودة إلى

القتال على نطاق واسع، من المخاوف والتوترات. وأدعو الأطراف إلى وقف الأعمال العسكرية الاستفزازية والخطابات التي تثير شبح المزيد من التصعيد.

وعلاوة على ذلك، لا تزال الأطراف تتقاتل على جبهة مختلفة، وهي الاقتصاد. فقد أصبح النزاع من أجل السيطرة على الموانئ المدرة للدخل وطرق التجارة والقطاع المصرفي والعملة وثروة الموارد الطبيعية لا ينفصل عن النزاع السياسي والعسكري. وانخفضت قيمة الريال اليمني مقابل دولار الولايات المتحدة في عدن بأكثر من 25 في المائة في الأشهر الـ 12 الماضية. وكما هو الحال دائما، فإن المواطنين اليمنيين هم الذين يدفعون الثمن الأكبر للانقسامات الاقتصادية والتدهور في البلد.

ولا تزال حرية التنقل تشكل تحديا كبيرا أيضا. وتجبر عمليات إغلاق الطرق المرتبطة بالنزاع آلاف اليمنيين على استخدام طرق غير آمنة كل يوم، كما أدت إلى رفع تكلفة نقل البضائع بنسبة تزيد عن 100 في المائة. وتفاقم الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة والظواهر الجوية القصوى المتصلة بتغير المناخ من أثر القيود المفروضة على حرية التنقل على المدنيين. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من الجهود الإيجابية الأخيرة، هناك حاجة ملحة لزيادة توافر الرحلات الجوية من وإلى مطار صنعاء. وبالنسبة للنساء والفتيات، أصبحت القيود المفروضة على حرية التنقل أكثر وضوحا على مدار النزاع. وقد اتسع نطاق اشتراط أن يرافق النساء والفتيات المسافرات أحد أقاربهن الذكور بشكل كبير في العام الماضي، لا سيما في المناطق التي يسيطر عليها أنصار الله، كما فرضت الجماعات المسلحة عند نقاط التفتيش في أجزاء مختلفة من البلد نفس الشرط في كثير من الأحيان. وتمنع هذه القيود النساء من الحصول على احتياجاتهن الأساسية، والانخراط في الفرص الاقتصادية، والمشاركة في السياسة وجهود صنع السلام.

وينبغي ألا نسعى إلى تحقيق سلام موسمي. ويتعين على الأطراف اتخاذ المزيد من الخطوات الجريئة نحو سلام مستدام وعادل. وهذا يعني إنهاء النزاع بطريقة تعد بحكم وطني ومحلي خاضع للمساءلة، وتحقيق العدالة الاقتصادية والبيئية، وتقديم ضمانات المواطنة المتساوية لجميع اليمنيين، بغض النظر عن الجنس أو الدين أو الخلفية أو العرق. وحتى لو كان الطريق إلى ذلك المستقبل صعبا، فهو مضاء جيدا. وهناك ثلاثة عناصر رئيسية هنا.

أولا، ينبغي للأطراف أن تنهي فورا استفزازاتها العسكرية وأن توافق على وقف مستدام لإطلاق النار على الصعيد الوطني وأن تستعد له. وقد أجرى مكتبي مؤخرا مناقشات بناءة مع مندوبي الحكومة اليمنية في لجنة التنسيق العسكرية بشأن حماية المدنيين، بما في ذلك أمن المرأة، وخططا لتنفيذ وقف إطلاق النار. وجاء ذلك في أعقاب اجتماع سابق في أيار/مايو مع قيادة القوات المشتركة للتحالف حول الاستعدادات الفنية لوقف إطلاق النار.

ثانيا، ينبغي للأطراف أن تخفف فورا من التصعيد الاقتصادي وأن تعالج الأولويات الاقتصادية في الأجلين القريب والبعيد. وينبغي لها أن تضمن دفع رواتب القطاع العام بانتظام في جميع أنحاء البلد ووقف السياسات الاقتصادية العدائية، التي تعمق الفجوة بينها وتزيد من تفتيت البلد. كما ينبغي لها تعزيز الروابط الاقتصادية وغيرها من الروابط بين اليمنيين في أجزاء مختلفة من البلد، بما في ذلك عن طريق فتح الطرق والبناء على الجهود السابقة لزيادة توافر الرحلات الجوية، بما في ذلك الرحلات الداخلية، من وإلى مطار صنعاء. إن مكتبي على اتصال دائم مع الجهات الفاعلة السياسية اليمنية والشركات والمجتمع المدني وغيرهم لاستكشاف حلول مستدامة.

ثالثا، يتعين على الأطراف إحراز التقدم في الاتفاق على مسار واضح نحو استئناف عملية سياسية داخل اليمن تحت رعاية الأمم المتحدة. ويجب أن تبدأ تلك العملية على وجه الاستعجال إذا أريد توطيد المكاسب التي تحققت منذ الهدنة ومنع المزيد من الانقسام. ولإيجاد حلول مستدامة للتحديات على المدى القريب، يحتاج اليمنيون إلى معالجة المسائل الأوسع نطاقا التي تقع في صميم النزاع. فعلى سبيل المثال، نرى الآن كيف أصبحت المناقشات الحالية بشأن دفع المرتبات مرتبطة بمسائل إدارة الإيرادات، وفي نهاية المطاف بالمسائل

الأطول أجلا المتعلقة بشكل الدولة. ويمكن لليمنيين وحدهم مناقشة واتخاذ قرار بشأن مثل هذه المسائل الهامة والأساسية المتعلقة بالسيادة والحوكمة الوطنية والمحلية وإدارة الإيرادات والترتيبات الأمنية. وسيقود اليمنيون العملية التي تتوسط فيها الأمم المتحدة ويمتلكون زمامها، وستشمل وتعكس أولويات عدد كبير من اليمنيين، بمن فيهم النساء والرجال من جميع أنحاء محافظات اليمن.

وأريد أن أشير هنا إلى أن اليمنيين لديهم قدرات كبيرة ينبغي للاستفادة منها في أي مفاوضات سياسية. وهناك تاريخ غني من الحوار والابتكار والتسوية في اليمن، بما في ذلك على المستوى الوطني. وعلى المستوى المحلي، يثبت اليمنيون تضامنهم وقدرتهم على حل المشاكل كل يوم. إنهم يفتحون الطرق ويطلقون سراح المعتقلين ويتفاوضون بشأن إمكانية الوصول في ظل وجود حواجز كبيرة أمام الحركة. وفي بعض المحافظات، كثفت السلطات المحلية بالفعل تقديم الخدمات، على الرغم من تحديات النزاع. وفي محافظات أخرى، تدخلت الجهات الفاعلة في القطاع الخاص لتوفير الخدمات الاجتماعية الحيوية مثل الصحة والتعليم. ويتعين علينا البناء على تلك الجهود لدعم الحكم وبناء السلام بعد انتهاء النزاع.

يتمتع كل عضو في المجلس بنفوذ. وأطلب إلى الأعضاء استخدام ذلك النفوذ لتشجيع الأطراف على وقف الأعمال التصعيدية والعمل على الطريق الذي أوجزته هنا اليوم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد غروندبرغ على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مسويا.

السيدة مسويا (*تكلمت بالإنكليزية*): أرحب بالمعلومات المستكملة التي قدمها هانز غروندبرغ وأكرر دعوته للأطراف إلى الحفاظ على الزخم المكتسب حتى الآن. إذ لا يمكننا أن نسمح لهذه الفرصة بأن تمر دون اغتنامها. يسعدني جدا أن ديفيد غريسلي انضم إلينا اليوم لتقديم تحديث حول عملية إنقاذ ناقلة النفط المتهالكة "صافر". وأود أن أشيد به على جهوده الاستثنائية. فتحت قيادته، وبالتنسيق الوثيق مع زملائنا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أحرز تقدم ملحوظ لتفادي وقوع كارثة بيئية وإنسانية.

كما أكدت في إحاطاتي السابقة، ستظل الاحتياجات الإنسانية في اليمن مرتفعة في المستقبل المنظور. وفي هذا العام، يسعى المجتمع الإنساني إلى الوصول إلى 17,3 مليون شخص من أصل 21,6 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة. والمهاجرون وطالبو اللجوء واللاجئون هم من بين أكثر هؤلاء الأشخاص ضعفا، وتتزايد أعدادهم. أفادت المنظمة الدولية للهجرة أنه في النصف الأول من عام 2023، ارتفع عدد المهاجرين الذين يصلون إلى اليمن – أكثر من 000 77 شخص – بشكل حاد واقترب من المستويات التي كانت عليه قبل جائحة مرض فيروس كورونا. وبهذا المعدل، من المتوقع أن يتضاعف عدد الوافدين مقارنة بالعام الماضي. وعلى الرغم من أنهم ليسوا أكثر الفئات الضعيفة عددا في اليمن، فإنهم يواجهون مخاطر شديدة تتعلق بالحماية. عادة ما يصل المهاجرون إلى اليمن في طريقهم إلى فرص أفضل في أماكن أخرى. ولكن بمجرد وصولهم إلى اليمن، غالبا ما يواجهون الاستغلال والعنف، بما في ذلك الابتزاز والاختطاف والإيذاء الجسدي. وتفيد مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بأن طالبي اللجوء واللاجئين يستخدمون نفس الطرق، ويصلون في تدفقات مختلطة مع المهاجرين ويواجهون تهديدات مماثلة. والبلدان المنخفضة الدخل مهددة كثيرا. إذ تشير تقارير المنظمة الدولية للهجرة إلى زيادة الطلب على الاستجابات للعنف الجنساني، حيث إن العنف الجسدي والجنسي ضد النساء والفتيات المهاجرات أمر روتيني.

وبشكل عام، تقدر دوائر العمل الإنساني أن 000 300 مهاجر وطالب للجوء ولاجئ يحتاجون إلى مساعدات إنسانية هذا العام. ولكن هذه الفئات تواجه محدودية فرص الحصول على الخدمات الصحية أو الاجتماعية، إن وجدت، بسبب الافتقار إلى الوثائق والموارد العامة المستنزفة بالفعل. وأدعو الأطراف المعنية إلى الوفاء بالتزاماتها من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية، مثل الصحة والغذاء والماء والمأوى، لجميع المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

وكما أوضحت إحاطاتي السابقة، يواجه النازحون أيضا واقعا محفوفا بالمخاطر في اليمن. وفي الآونة الأخيرة، في الجزء الذي تسيطر عليه الحكومة اليمنية من مديرية التحيتا، واجه ما يقرب من 6 000 نازح في قرية الحيمة، إلى جانب ما يقرب من 4 000 نسمة من سكان المجتمع المضيف، انعدام الأمن المتزايد في الأشهر الأخيرة، بسبب قربهم من الخطوط الأمامية. وفي مايو/أيار، قتل صبي يبلغ من العمر 8 سنوات، وأصيبت شقيقته بقذيفة هاون. ومنذ إحاطتي السابقة (انظر S/PV.9282)، وبعد مشاركة مثمرة مع السلطات المعنية والسكان المتضررين، بدأ المجتمع الإنساني الآن الاستعدادات لدعم النازحين وغيرهم من السكان الذين يرغبون في الانتقال من تلك المنطقة أملا في مستقبل أكثر استقرارا وأمانا لأسرهم.

إن أحد العوامل الرئيسية التي تدفع المستوى الهائل من الاحتياجات الإنسانية في اليمن هو تدهور الوضع الاقتصادي. إذ لن نتمكن من تقليل العدد المذهل من المحتاجين إلا بتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وفي هذا الصدد، فإن استئناف صادرات النفط من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الذي طال انتظاره أمر بالغ الأهمية، بما في ذلك دفع مرتبات القطاع العام. يجب أيضا معالجة العرقلة المستمرة لنقل البضائع التجارية من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة إلى المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. ولا بد يجب أن تتدفق السلع التجارية في جميع أنحاء البلد دون عوائق. علاوة على ذلك، يجب بذل المزيد من الجهود لتوليد الدخل وتحسين القوة الشرائية للناس، فضلا عن ضمان توفير الخدمات الأساسية. في حرارة الصيف، فإن استمرار توفير الكهرباء أمر مهم جدا. وتعمل الأمم المتحدة مع مانحينا وشركائنا لمعالجة الدوافع الأساسية للاحتياجات وتحسين الحالة الاقتصادية، تماشيا مع الإطار الاقتصادي للأمم المتحدة. ونفعل ذلك بالعمل من خلال النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام لتحسين استهداف المبادرات الإنمائية والإنسانية. وكجزء من هذا العمل، تعمل الأمم المتحدة، على سبيل المثال، على تعزيز وجودها في مدينة تعز المقسمة للعمل مع السلطات والمجتمعات المحلية لزيادة فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة في جانبي المدينة وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال مجموعة شركاء اليمن، تحدد الأمم المتحدة والجهات المانحة الفرص لمبادرات مستدامة أكثر تنسيقا في جميع أنحاء البلد من شأنها أن تكمل العمل الإنساني.

وبينما نواصل عملنا، تواجه عملياتنا قيودا مستمرة وكبيرة على إمكانية الوصول. في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات الأمر الواقع الحوثية، لا تزال القيود المفروضة على حركة الموظفات الوطنيات تعيق قدرتنا على تنفيذ مشاريع حيوية للنساء والفتيات. نواجه أيضا تأخيرات في الحصول على إذن لإجراء التقييمات ومحاولات للتدخل في عمليات تقديم العطاءات. وفي المناطق التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية، بدأت السلطات في معالجة تصاريح العمل لموظفي الإغاثة الدولية بعد بعض التأخير. وأشجع السلطات على مواصلة هذا الاتجاه الإيجابي. نواصل دعوتنا السلطات المعنية إلى توسيع مساحة عملياتنا لتحسين تلقي سكان اليمن المساعدة التي هم في أمس الحاجة إليها. وأدعو الأطراف مرة أخرى إلى الوفاء بالتزامهم بتيسير المرور السريع وبدون عوائق للإغاثة الإنسانية.

وبالانتقال إلى التمويل، مع مرور منتصف عام، فإن خطتنا للاستجابة الإنسانية لعام 2023 لم تموّل إلا بنسبة 29 في المائة. والنتيجة القاتمة لذلك هي الاضطرار إلى تقليص بعض الأنشطة. وتغطي أنشطة برنامج الأغذية العالمي لعلاج سوء التغذية 40 في المائة من الاحتياجات، وفي غياب مساهمات جديدة، قد يضطر البرنامج بحلول أيلول/سبتمبر إلى قطع المساعدات الغذائية إلى ما يصل إلى 5 ملايين شخص. إن نقص التمويل للمأوى الآمن وخدمات الحماية الأخرى يحد من قدرتنا على دعم النساء والفتيات المهاجرات اللواتي ذكرتهن سابقا. وتهدد الفجوات في تمويل المساعدات النقدية بعدم تمكن 1,3 مليون لاجئ ونازح يتلقون المساعدة من المفوضية من تغطية احتياجاتهم الأساسية. للأسف، هناك العديد من الأمثلة.

وعلاوة على هذه التحديات، لا يزال أمن الموظفين يشكل شاغلا كبيرا. لا يزال خمسة من موظفي الأمم المتحدة الذين اختطفوا في أبين

في شباط/فبراير 2022 في عداد المفقودين. وفي صنعاء، تم احتجاز اثنين من موظفي الأمم المتحدة منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وندعو إلى إطلاق سراحهما فوراً وإلى حماية جميع العاملين في المجال الإنساني.

إن اليمن مستعد للتغيير. ومع تقدم العملية السياسية، يجب أن نظل يقظين ونشطين على الجبهة الإنسانية. ومن خلال تحسين التمويل وزيادة إمكانية الوصول، يمكننا توسيع نطاق وصولنا وتحسين حماية المدنيين، ولكننا نحتاج أيضاً إلى رؤية دعم مقدم للتدابير الرامية إلى تحسين الاقتصاد اليمني. ونحن نعوّل على الدعم المستمر من مجلس الأمن.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة مسويا على إحاطتها.

أعطي الكلمة للسيد غريسلي.

السيد غريسلي (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ اليوم بتقرير مرحلي عن عملية الأمم المتحدة لدرء حدوث انسكاب نفطي كارثي من ناقلة النفط صافر المتهالكة.

منذ وصول سفينة الإنقاذ انديفر إلى موقع ناقلة النفط صافر في 30 أيار/مايو، بذلت شركة سميت سالفدج، وهي شركة تابعة لشركة بوسكاليس التي تعاقد معها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كل ما في وسعها لتحقيق الاستقرار في ناقلة النفط صافر المتهالكة وتجهيزها لتفريغها من أكثر من مليون برميل من النفط.

وتتضمن بعض الأعمال التي شهدتها خلال الأسابيع الخمسة الماضية فحص كل جزء من السفينة وإجراء تقييمات هيكلية شاملة لهيكلها. وبالرغم من تهالك الناقلة، فقد تأكد أن درجات سُمك الهيكل أكثر من كافية لتحمل القوى المتولدة أثناء نقل النفط. ويعني ذلك أنه يمكن إرساء الناقلة صافر بجانب الناقلة نوتيكا لنقل النفط بشكل أنظف وأسرع. وتتضمن الأعمال أيضا ضخ الغاز الخامل في خزانات النفط للحد بشكل كبير من خطر نشوب حريق أو اندلاع انفجار وإجراء اختبارات مستمرة للتأكد من بقاء الغلاف الجوي عند مستوى آمن؛ وإعداد مضخات النقل المحمولة وتجهيز الخراطيم والصمامات وإصلاح مشعب ناقلة النفط صافر الذي سيتدفق من خلاله النفط أثناء عملية النقل؛ والتثبيت المسبق للمعدات اللازمة لنقل النفط وكذلك معدات الاستجابة للانسكاب النفطي إذا لزم الأمر.

وقد أقرت شركة سميت سالفدج لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه يمكن مواصلة نقل النفط وأن مستوى المخاطر المحتملة ضمن نطاق مقبول. مما يعني أن ناقلة النفط صافر أصبحت مهيأة تماما لنقل النفط منها إلى ناقلة أخرى. ولا تزال عملية نقل النفط القادمة تنطوي على قدر من الخطر، لكن الأمم المتحدة وشركاءها شكّلوا فريقا لإدارة الأزمات، مقره في الحديدة، وحشدوا الخبرات والمعدات اللازمة للاستجابة في حال وقوع حادثة.

وبعد وقت قصير من وصول سفينة الإنقاذ انديفر، كتبت إليّ السلطات هنا في صنعاء لتؤكد دعمها الكامل للعملية، بما في ذلك الإعفاء من جميع الرسوم المرتبطة بها.

ويعمل الطاقم المصغر التابع لشركة صافر لعمليات الاستكشاف والإنتاج الموجود حاليا على متن ناقلة النفط صافر بشكل وثيق مع فريق الإنقاذ. وتماشيا مع مذكرة التفاهم المؤرخة 5 آذار/مارس 2022، تواصل اللجنة الفنية المعنية بناقلة النفط صافر، التي تتخذ من الحديدة مقرا لها، تيسير العملية بشكل فعال. وتتيح اللجنة إمكانية الوصول وتقدم الدعم الأمني والفني وقد حافظت على مستوى عال من التنسيق والتعاون مع فريق الأمم المتحدة في الحديدة وفريق الإنقاذ. وحتى في الحالات التي حدث فيها سوء تواصل أو سوء فهم، وهو أمر لا مفر منه في بيئة أمنية حساسة من هذا النوع، تحركت اللجنة سريعا لتهدئة الأمور وحلها.

ويسعدني أن أبلغ المجلس بأن السلطات في صنعاء قد أذنت اليوم بنقل النفط من ناقلة النفط صافر إلى الناقلة البديلة. وأود أن أنوه بالتعاون الذي تلقيناه عموما من اللجنة والسلطات في صنعاء في تنفيذ المشروع حتى الآن.

وتستعد الناقلة البديلة، نوتيكا، للإبحار من جيبوتي. وسترسو إلى جانب ناقلة النفط صافر وينبغي أن تبدأ في استقبال النفط بحلول أوائل

الأسبوع المقبل. وبمجرد أن يبدأ النقل، ستستغرق العملية أسبوعين تقريبا حتى تكتمل.

وسيتنفس العالم بأسره الصعداء لحظة إتمام نقل النفط من الناقلة صافر إلى الناقلة البديلة. فلحظتها سنكون قد درأنا وقوع أسوأ كارثة إنسانية وبيئية واقتصادية ناجمة عن انسكاب نفطي هائل. بيد أن تلك اللحظة لن تعني انتهاء العملية. وستتضمن الخطوة الحاسمة التي ستلي نقل النفط توريد وتركيب عوامة إرساء ذات قوائم مثبتة في قاع البحر لتُربط بها السفينة البديلة بأمان. ويجب أن تكون عوامة الإرساء في مكانها بحلول أيلول/سبتمبر من هذا العام، فالتيار والرياح يصبحان أكثر خطورة مع حلول شهر تشرين الأول/أكتوبر.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري وشكري للحكومة اليمنية على دعمها الكامل لهذه العملية. ففي شباط/فبراير 2022، أكدت لي الحكومة المعترف بها دوليا في عدن دعمها للخطة. وتعهدت بتقديم 5 ملايين دولار للعملية، مما يجعلها سادس أكبر جهة مانحة تساهم في هذه العملية. وقد اكتسى الدعم السياسي والمالي أهمية حاسمة في نجاح المشروع، وأود حقا أن أشكر الحكومة اليمنية على الدعم السياسي والمالي والفني الذي تلقيناه منها خلال التخطيط لهذا المشروع وتنفيذه.

لقد أبقى مجلس الأمن حالة ناقلة النفط صافر قيد نظره على مدى عدة سنوات. وساعد الاهتمام الذي أولاه المجلس لتلك المسألة وما أبداه من وحدة صف بشأنها في الوصول بنا إلى هذه النقطة اليوم. فالميزانية التقديرية الحالية للمشروع تبلغ 143 مليون دولار، جمعت منها الأمم المتحدة 118 مليون دولار من الدعم السخي لدول أعضاء، من بينهم ثمانية أعضاء حول هذه الطاولة؛ والقطاع الخاص؛ فضلا عن عامة الناس، الذين ساهموا بمبلغ 000 300 دولار جمعوها من خلال حملة تمويل جماعي.

ويضم التحالف الواسع الذي يعمل للحيلولة دون وقوع الكارثة جماعات بيئية مثل منظمة السلام الأخضر وهنا في اليمن مؤسسة حلم أخضر، مما يظهر مرة النطاق العريض للتحالف. وقد أولى الأمين العام أهمية كبيرة لحل مسألة ناقلة النفط صافر وأوعز إلى منظومة الأمم المتحدة بتقديم كامل الدعم للمشروع. وقد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بلا كلل لتأمين وإدارة مجموعة واسعة من الخبرات البحرية اللازمة لإجراء هذه العملية المعقدة والعالية المخاطر، علاوة على الناقلة البديلة التي يبلغ طولها 320 مترا. وقد وفرت المنظمة البحرية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأغذية العالمي خبرات لا تقدر بثمن. ووفر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 20 مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لسد الفجوة التمويلية، وهو ما أتاح سيولة كافية للبرنامج الإنمائي لبدء العملية الجارية الآن. وفي الميدان، تلقى المشروع دعما تشغيليا من بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن وأعضاء آخرين في فريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان.

وأود أن أنوه بأكبر خمسة مانحين لدورهم في مساندة عملية ناقلة النفط صافر وأيضا مساعدتنا في تعبئة الموارد من الدول الأعضاء والقطاع الخاص على حد سواء. وهم المملكة العربية السعودية وهولندا وألمانيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ونحن ممتنون لجميع الدول الأعضاء الـ 23، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، على تمويلها السخي، ولكننا ما زلنا بحاجة إلى 25 مليون دولار أخرى، جزء كبير منها لسداد مبلغ 20 مليون دولار الذي اقترضناه من الصندوق المركزي للإغاثة في حالات الطوارئ. وبدعم المجلس المستمر، فإنني على ثقة بأن مشروع وضع حد لذلك التهديد البيئي والإنساني والاقتصادي سيكون ناجحا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد غريسلي على إحاطته.

وسأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة للمملكة المتحدة.

أود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى المبعوث الخاص والأمينة العامة المساعدة والمنسق المقيم للأمم المتحدة على إحاطاتهم.

وكما سمعنا من الأمينة العامة المساعدة، فإننا أقرب من أي وقت مضى إلى حل التهديد الذي تشكله ناقلة النفط صافر بفضل جهود

الأمم المتحدة والمانحين من القطاعين العام والخاص والمشاركة البناءة لجميع الأطراف. ومن الأهمية بمكان الآن أن ندعم الأمم المتحدة للتغلب بسرعة على العقبات والبدء في نقل النفط. وإلى أن يكتمل ذلك، لا يزال التهديد للبيئة والتجارة العالمية وإيصال المساعدات المنقذة للحياة إلى اليمن قائماً.

وكما سمعنا، لا تزال الأمم المتحدة بحاجة إلى 25 مليون دولار لتأمين سلامة النفط وإكمال المهمة. ولنتذكّر أن فجوة التمويل تشمل قرضاً من الأمم المتحدة كان حاسماً في الوصول بنا إلى هذا الحد. وإلى أن يتم سداد القرض، فإن قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة للأزمات الحالية والمقبلة تواجه خطراً. لقد قطعنا شوطاً طويلاً. لكننا نحتاج الآن إلى ضمان بدء العملية والعثور على هذه الأموال المتبقية.

ولا تزال شواغلنا بشأن الحالة الإنسانية وإمكانية الوصول مستمرة. أود أيضاً أن أشدد على مخاوفي فيما يتعلق بسياسة الحوثيين المناهضة للتطعيم. فهذا يشكل تهديداً خطيراً للصحة العامة، مما يعرض الأطفال لخطر المرض والوفاة. وتحثّ المملكة المتحدة السلطات المعنية على حلحلة هذا الأمر والسماح بحملات التطعيم العاجلة.

وأخيراً، أود أن ألفت الانتباه إلى استمرار احتجاز الحوثيين لـ 13 عضواً من الطائفة البهائية. وعلى الرغم من أننا نشعر بالتشجيع إزاء الإفراج عن أربعة أفراد، فإن المملكة المتحدة تدعو الحوثيين إلى النهوض بحرية الدين أو المعتقد وإطلاق سراح المحتجزين المتبقين، وخاصة أولئك الذين يحتاجون إلى رعاية طبية عاجلة. ومن الضروري أن تمارس جميع الأطراف اليمنية مبادئ استيعاب الجميع والإنصاف هذه وهي تتطلع إلى الانتقال نحو سلام أكثر استدامة في اليمن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وموزامبيق وبلدي غانا.

ونتقدم بالشكر إلى المبعوث الخاص هانس غروندبرغ والأمينة العامة المساعدة جويس مسويا والسيد ديفيد غريسلي على إحاطاتهم ونرحب بمشاركة ممثل الجمهورية اليمنية وممثل مملكة هولندا في هذه الجلسة.

لا يزال الأعضاء الأفارقة الثلاثة متفائلين بحذر بشأن آفاق السلام في اليمن. ويسرنا تقدير الأطراف لفوائد عناصر الهدنة المنتهية والتي ما زالوا يلتزمون بها عموماً. ومن أهم ثمار السلام الانخفاض الكبير في الخسائر في صفوف المدنيين الذي صاحب الانخفاض العام في الأعمال القتالية العسكرية في البلد. وقد خلقت هذه الفترة النادرة من الهدوء النسبي بيئة مواتية لترسيخ الفوائد الأخرى للهدنة.

وكجزء من الفوائد، زادت الرحلات الجوية التجارية بين صنعاء وعمّان. ولأول مرة منذ ما يقرب من سبع سنوات، كانت هناك رحلة مباشرة من صنعاء إلى جدة تحمل الحجاج المسلمين اليمنيين للمشاركة في الحج هذا العام في المملكة العربية السعودية. وفي حين أن مثل هذه التحركات بين المدن في مختلف البلدان هي أحداث يومية في معظم أنحاء العالم، إلا أنها تمثل في اليمن معلماً هاماً يستحق الاحتفال. تقدم هذه التطورات للشعب اليمني لمحة عن الفرص غير المحدودة التي تنتظره إذا اختار طريق السلام بدلاً من النزاع.

وفي هذا الصدد، يشيد الأعضاء الأفارقة الثلاثة بالمبعوث الخاص هانز غروندبرغ وبفريقه لسعيهم المستمر لإيجاد حل دائم للنزاع في اليمن ويؤكدون لهم دعمهم لجهودهم.

ومن التطورات الإيجابية الأخرى عقد الاجتماع الثامن للجنة الإشرافية المعنية بتنفيذ اتفاق تبادل المحتجزين في عمان بالأردن الشهر الماضي. وكما كان الحال في آذار/مارس، عندما أفرج عن ما يقرب من 900 محتجز مرتبط بالنزاع، ما زلنا نأمل في الإفراج في نهاية المطاف عن جميع المحتجزين المتبقين.

إن الحاجة إلى الحفاظ على الهدوء النسبي الحالي بينما تستمر المفاوضات في محاولة لإيجاد حل أكثر دواماً للنزاع قد باتت أكثر أهمية من أي وقت مضى. وفي الوقت الذي تسعى فيه الأمم المتحدة

التي تعمل بالتنسيق مع القوى الإقليمية إلى تحقيق انفراجة في المفاوضات الجارية، نحثّ الأطراف على الامتناع عن الانخراط في أعمال تصعيدية قد تضرّ بالسلام النسبي الذي يتمتع به الشعب اليمني.

ولهذا السبب يدين الأعضاء الأفارقة الثلاثة بأشد العبارات الأعمال العدائية العسكرية الأخيرة على طول الخطوط الأمامية. تهدد هذه الاستفزازات بعكس مسار التقدم الهامشي الذي أحرز حتى الآن ويجب عدم التغاضي عنها. ونذكّر الأطراف مرة أخرى بإعطاء الأولوية لمصالح الشعب اليمني وإظهار التزامهم الكامل بعملية السلام من خلال اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين الوضع الأمني الهش في البلاد.

لا تزال الجهود الإقليمية أساسية في البحث عن حلّ دائم للنزاع اليمني. وتكمّل هذه الجهود دور مجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نعترف بالدور المحوري الذي لعبته عمّان والمملكة العربية السعودية في محاولة حل الأزمة اليمنية، ونؤكد لهما دعمنا.

لا يزال الوضع الإنساني في اليمن مزرياً، حيث لا يزال غالبية السكان بحاجة إلى المساعدة. وفي الوقت نفسه، وبسبب نقص التمويل، تفكّر وكالات الغوث في تقليص إمدادات الإغاثة. وإذا لم تُتخذ خطوات عاجلة لتوفير الموارد اللازمة، فإن معاناة أولئك الذين يعتمدون على المساعدة ستتفاقم. ويدعو الأعضاء الأفارقة الثلاثة إلى زيادة الدعم الدولي لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية لليمن، والتي تعاني حالياً للأسف من نقص في التمويل بنسبة 70 في المائة.

ومما يؤسف له أن الأزمة الإنسانية تتفاقم بسبب تدهور الحالة الاقتصادية. فلا يزال الاقتصاد المتدهور يخفض من القوة الشرائية للعديد من اليمنيين، حيث باتت أسعار الضروريات الأساسية بعيدة عن متناولهم. ويتأثر الوضع بشدة أيضاً بالإجراءات السلبية التي يتخذها الحوثيون، بما في ذلك قبضتهم الخانقة على قدرة الحكومة اليمنية على تصدير النفط. يحدّ هذا التقييد من قدرة الحكومة على الوفاء الكامل بالتزاماتها المالية. ويجب على مجلس الأمن أن يستكشف السبل الكفيلة بإنهاء الحصار الاقتصادي لتخفيف معاناة الشعب اليمني.

وبالإضافة إلى ذلك، من المؤسف أن القيود المفروضة على الوصول لا تزال قائمة، على الرغم من النداءات المستمرة لرفعها لضمان سلاسة إيصال مواد وخدمات الإغاثة. إن الإجراءات التي تعيق وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك القيود المفروضة على تحركات الموظفات، لا تنتهك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان فحسب، بل تمنع أيضاً أو تحدّ من إيصال المساعدات الإنسانية الحيوية إلى شرائح من المجتمع اليمني. وفي هذا الصدد، نجدد نداءنا إلى الأطراف، ولا سيما الحوثيين، للسماح بإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع المحتاجين.

إن الخطر الذي تشكله الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في اليمن يجب أن يُعالَج بصورة مباشرة لخفض عدد الضحايا المرتبطين بهذا الخطر وزيادة الإنتاجية الاقتصادية مع عودة ما يشبه الحياة الطبيعية إلى البلد. وستساعد زيادة جهود إزالة الألغام، إلى جانب ضمان سلامة المدنيين، على تحرير الأراضي الزراعية المتضررة من أجل إنتاج الأغذية والمساهمة في الانتعاش الاقتصادي للبلد. ويجدد الأعضاء الأفارقة الثلاثة دعوتهم إلى تعاون دولي ومحلي فعال للتعامل مع القضية بشكل شامل.

وفيما يتعلق بناقلة النفط صافر، يسعدنا أن نقل النفط من السفينة المهترئة قد بدأ وهو يتقدم بسلاسة. وفي هذه المرحلة، يعد تعاون جميع الجهات المعنية ضرورياً لضمان عملية إنقاذ آمنة وسريعة ودون انقطاع. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للأدوار المختلفة التي اضطلعت بها جميع الجهات المعنية، والتي أوصلتنا إلى ما نحن عليه، ولنجدد نداءنا إلى المجتمع الدولي للمساعدة في سد فجوة التمويل المعلقة البالغة حوالي 25 مليون دولار لضمان استمرار العملية، كما سمعنا سابقاً.

وأخيراً، يرى الأعضاء الأفارقة الثلاثة أن أفضل حل للنزاع لا يزال عملية سياسية يقودها اليمنيون ويملكون زمامها تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، فإن تجديد الهدنة، الذي يعقبه وقف لإطلاق النار على نطاق البلد، شرط لا غنى عنه لبدء العملية. ويجب على الأطراف أن تعمل بجد لتحقيق ذلك.

السيد أولميدو (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر هانز غروندبرغ وجويس مسويا وديفيد غريسلي على إحاطاتهم.

وكما قال المبعوث الخاص، لا تزال الحالة على أرض الواقع هشة ويجب أن نظل يقظين. إننا نحتاج إلى رؤية المفاوضات، التي استمرت لشهور، تحرز تقدماً وتسفر عن اتفاق. وندعو الأطراف، ولا سيما الحوثيين، إلى بذل الجهود اللازمة لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار على الصعيد الوطني. وتلك خطوة أساسية في وضع حد لحالة "اللاحرب واللاسلم" وإطلاق عملية سياسية تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ترحّب فرنسا بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، التي تضطلع بدور مفيد على أرض الواقع.

وتدعو فرنسا الحوثيين إلى الامتناع عن أي عمل يمكن أن يضرّ بالاقتصاد اليمني المجزأ أصلاً، لا سيما من خلال منع واردات الغاز من مأرب أو الضغط على آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن، وهو أمر ضروري لتمكين استمرار استيراد السلع الأساسية. ومن الأهمية بمكان أن يكون اليمن قادراً على بناء اقتصاد قوي قادر على توفير الخدمات العامة لجميع اليمنيين والسماح للقطاع الخاص بالعمل دون تدخل أو ترهيب. ويجب أن يكون اليمنيون قادرين على الحصول على رواتبهم في الشمال والجنوب. وتدرك فرنسا والاتحاد الأوروبي أهمية الآلية بالنسبة لاستقرار البلد والمنطقة وسيواصلان دعمها.

وعلى الصعيد الدبلوماسي، تكرر فرنسا دعمها الكامل لعمل المبعوث الخاص وتثني على جهوده الرامية للتوصل إلى خطة للسلام. ونرحب أيضاً بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها مختلف الأطراف الإقليمية المعنية، ولا سيما عُمان والمملكة العربية السعودية. إن الحل السياسي الشامل والجامع الذي يأخذ في الاعتبار مخاوف ومصالح جميع اليمنيين هو وحده ما يمكن أن ينهي النزاع. ويجب إشراك السياسيات اليمنيات في المناقشات الحالية، بدءاً من الآن.

لقد سمعنا في الإحاطات اليوم أن الحالة الإنسانية لا تزال تبعث على القلق. ويعاني السكان اليمنيون من تزايد انعدام الأمن الغذائي في وقت يُفتقر فيه إلى التمويل اللازم للاستجابة الإنسانية. ولا تزال ظروف العمل والسلامة للجهات الفاعلة الإنسانية آخذة في التدهور. وندعو الحوثيين مرة أخرى إلى إنهاء القيود المفروضة على هؤلاء العاملين، وخاصة تلك التي تستهدف العاملات في المجال الإنساني. كما أن حماية الأطفال اليمنيين هي أيضاً أولوية. وكما ذكر المبعوث الخاص، رحبنا بانخفاض تجنيد الأطفال في عام 2022، ولكن الانتهاكات الخطيرة استمرت رغم ذلك. وندعو الحوثيين إلى تنفيذ الالتزامات التي تعهدوا بها للأمم المتحدة. ويجب عليهم أن يتوقفوا عن تجنيد الأطفال لإرسالهم إلى القتال وتلقينهم عقائدياً في ما يسمى بالمخيمات الصيفية. كما تدعو فرنسا إلى الإفراج الفوري عن 13 بهائياً محتجزين لدى الحوثيين. ونؤكد من جديد أننا ملتزمون بحرية الدين أو المعتقد شأننا في ذلك كما هو تجاه جميع الحريات الأساسية الأخرى.

وأخيراً، فيما يتعلق بناقلة النفط صافر، نرحب بالأنباء المشجعة التي سمعناها اليوم من المنسق المقيم فيما يتعلق بالتقدم المحرز في عملية الإنقاذ ووصول ناقلة الإنقاذ "نوتيكا" Nautica. وكما فعلت عدة شركات فرنسية، ندعو الدول الأعضاء والقطاع الخاص إلى مضاعفة جهودهما لسد الفجوة في الميزانية.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والأمينة العامة المساعدة مسويا والمنسق المقيم غريسلي على إحاطاتهم.

لقد رحبنا بالإجماع على تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة في وقت سابق ونشيد بالمملكة المتحدة، بصفتها القائمة على الصياغة، على عملها الدؤوب. إن إظهار الوحدة من قبل المجلس يبعث برسالة دعم لا لبس فيها للشعب اليمني في جهوده للهروب من نزاع مدمر والعمل على بناء حياة سلمية وكريمة. ويسرنا أن نرى أن فوائد الهدنة لا تزال قائمة بشكل عام. إن بدء الرحلات الجوية المباشرة بين صنعاء والمملكة العربية السعودية للحجاج واستمرار الرحلات الأخرى من وإلى صنعاء هي خطوات مشجعة وإيجابية. ونرحّب بمشاركة الأطراف في إطار اللجنة الإشرافية المعنية بتنفيذ اتفاق تبادل الأسرى والمحتجزين من أجل الإفراج التدريجي عن المحتجزين المرتبطين

بالنزاع، على أساس مبدأ الكل مقابل الكل. وينبغي الحفاظ بالكامل على ذلك الزخم الثمين إذا أردنا أن نعمل من أجل التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار على الصعيد الوطني والتوصل إلى حل سياسي شامل وسلمي. وندعو جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة إلى عدم إضاعة فسحة الأمل هذه بخطوات خجولة أو أنصاف حلول. وبدلاً من التردد، ينبغي لهم أن يظهروا تصميماً وأن يعملوا وفقاً لتوصيات المبعوث الخاص. لقد حان الوقت لتجاوز التدابير الرمزية البحتة بعقلية ما بعد الحرب والرؤية المشتركة لمستقبل لا يوجد فيه خاسرون.

وبينما نرحّب بجميع الخطوات الإيجابية، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية المتقلبة في البلد. ويشهد على هشاشة الوضع الهجوم الحوثي الأخير على الضالع، الذي أسفر عن مقتل ستة جنود، وهو ما قد يعرقل الجهود الجارية. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بأن الحوثيين يمنعون تدفق النفط والسلع الأساسية من الجنوب إلى الشمال، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية. ونشجب وندين جميع القيود المفروضة على العاملات في مجال الإغاثة وعلى حرية التنقل بشكل عام. وندعو إلى المساءلة الكاملة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال التي تم توثيقها على نطاق واسع في أحدث تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2023/363).

ونشجب سوء معاملة الأقليات الدينية في البلاد ونحث الحوثيين على الإفراج الفوري عن البهائيين المختطفين. ونكرر دعوتنا للإفراج الفوري وغير المشروط عن موظفي الأمم المتحدة وموظفي المنظمات غير الحكومية وغيرهم من المدنيين الذين اختطفتهم الجماعات المسلحة أو اختفوا قسراً، وكذلك اليمنيين الذين يعملون لدى الولايات المتحدة والأمم المتحدة. ونكرر القلق الذي أعرب عنه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن الوضع الإنساني المتردي للمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين والنازحين داخلياً في اليمن، ونقرّ بالدور الحيوي للاستجابة الإنسانية الدولية في معالجته. إن السلام يلوح في الأفق والسلام ممكن. ولكن كما يتم تذكيرنا عن حق، فإن التطلعات نحوه هشة. إن العواقب المدمرة للحرب على المدنيين اليمنيين والأزمة الإنسانية العميقة المستمرة والمصاعب الاقتصادية هي التذكير الأكثر فعالية لدينا بضرورة قيام الأطراف بتسريع جهودها نحو السلام المستدام.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة بعمل السيد غريسلي والأمم المتحدة لبدء العملية على ناقلة النفط صافر. ونؤيد تأييداً تاماً جميع الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل ناجح لتلك المسألة الرئيسية.

السيد بيريز لوسي (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ، والأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ جويس مسويا، والمنسق المقيم ديفيد غريسلي على إحاطاتهم. كما أرحب بالممثل الدائم لليمن وممثل مملكة هولندا في جلسة اليوم.

ويهنئ وفد بلدي مرة أخرى المبعوث الخاص وفريقه على جهودهم للتوصل إلى اتفاقات سياسية يمكن أن تمكّن من إنهاء النزاع وتحقيق سلام دائم والبدء بالسير على طريق المصالحة الوطنية. ومن الأهمية بمكان التمسك بالالتزامات التي تم التعهد بها بموجب الهدنة التي مكّنت من مواصلة الخطوات الناجحة مثل إطلاق سراح الأسرى، وهو معلم بارز في تدابير بناء الثقة. ونأمل أن يتسنى إحراز تقدم في الأجل القصير في مرحلة ثانية من إطلاق سراح السجناء في إطار اتفاق تبادل الأسرى وبدعم من الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر. ولذلك، نشجع الأطراف على اغتنام الفرصة للتوصل إلى اتفاق شامل للجميع يمكن من التوصل إلى وقف نهائي لإطلاق النار وتحقيق سلام دائم. وهذا هو السبيل الوحيد للمضي قدما لتمكين اليمن من تركيز كل جهوده على تحقيق انتعاشه السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ونظرا للحالة الهشة، لا مجال لمزيد من التأخير.

ويساور وفد بلدي القلق من أنه في مواجهة احتياجات أكثر من 20 مليون يمني يحتاجون إلى الحماية والمعونة للبقاء على قيد الحياة، لا تزال هناك عقبات مفروضة على دخول المساعدات الإنسانية وإعاقة عمل الموظفات في مناطق البلد الأكثر احتياجا. فيجب ضمان حرية وصول العاملين في المجال الإنساني من أجل دعم ما يقرب من 4.5 ملايين نازح في البلد والعدد المتزايد من اليمنيين الذين يعانون من

انعدام الأمن الغذائي. وندين احتجاز العاملين في المجال الإنساني ونأمل في الإفراج عنهم فورا.

وندعو إلى مواصلة التقدم في إزالة الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب، التي تحول دون العودة الطوعية للمشردين وإتاحة الفرصة لاستخدام الأراضي المتضررة في أنشطة إنتاجية لاستعادة الاقتصاد.

ويؤكد وفد بلدي من جديد الحاجة إلى تعزيز تنفيذ خطة العمل لعام 2014 وخريطة الطريق لعام 2018 لإنهاء ومنع تجنيد واستخدام القصر، والإجراءات المتخذة لزيادة الوعي وتدريب الأطراف على حماية الأطفال في النزاعات.

ونأمل أن يعمل تنفيذ القرار 2691 (2023)، الذي اعتمده مجلس الأمن هذا الصباح (انظر S/PV.9369)، على التمكين من الاضطلاع بالعمل الحيوي لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. ونشيد بالمانحين على مساهماتهم ونقر بعمل الأطراف المشاركة في تسوية حالة ناقلة النفط صافر.

وأخيرا، نأمل أن تشمل جميع مراحل عملية التفاوض وحفظ السلام المشاركة الهادفة للمرأة وإيجاد مساحات آمنة يمكنها من خلالها مناقشة أولوياتها ومنظوراتها لبناء مستقبل شامل للجميع.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أتوجه أنا أيضا بالشكر للمبعوث الخاص غروندبرغ، والأمينة العامة المساعدة مسويا، والمنسق المقيم غريسلي على إحاطاتهم اليوم.

يقف اليمن عند نقطة مفصلية في هذا النزاع الذي طال أمده. ولا تزال الهدنة التي تم التوصل إليها في العام الماضي تعود بالنفع على الشعب اليمني، ونرحب بالخطوات التي اتخذتها الأطراف لتهيئة بيئة لإجراء حوار بناء. كما نرحب بأعمال المصالحة بين الأطراف في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك أول رحلات جوية مباشرة بين اليمن والمملكة العربية السعودية منذ ما يقرب من سبع سنوات. ونحث الأطراف على الحفاظ على الزخم الإيجابي والمشاركة البناءة في محادثات السلام للتوصل إلى وقف رسمي ودائم لإطلاق النار. ويقع على عاتق أطراف النزاع التزام بالاستفادة من التقدم المحرز حتى الآن واتخاذ خطوات حاسمة نحو التوصل إلى حل سلمي وشامل. وإن العملية السياسية الشاملة للجميع التي يقودها اليمنيون ويملكون زمامها، تحت رعاية الأمم المتحدة، هي السبيل الوحيد لإحلال سلام دائم في اليمن.

ولا تزال مالطة تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المتردية، حيث يحتاج 21 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية. ولا يزال اليمن واحدا من أكثر البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في العالم، حيث يقدر أن ما يقرب من 17 مليون شخص – نصف السكان – يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وثمة حاجة ماسة إلى تقديم المساهمات المالية لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام 2023، والتي لا تزال تعاني من نقص مزمن في التمويل مع مرور أكثر من منتصف العام. ويهدد هذا النقص بشكل متزايد إيصال المعونة المنقذة للحياة والمساعدة في كسب الرزق. ويجب على المجتمع الدولي توسيع نطاق استجابته لمساعدة ملايين النازحين في جميع أنحاء اليمن، بمن فيهم المهاجرون واللاجئون. لقد عبر عشرات الآلاف من المهاجرين إلى اليمن في النصف الأول من عام 2023 ويعانون من العنف والاستغلال على نطاق واسع بينما يتصرف الجناة من دون عقاب.

ولا تزال العوائق المزمنة أمام وصول العاملين في المجال الإنساني محركا رئيسيا للمعاناة في جميع أنحاء اليمن. وأدت القيود المفروضة على حركة العاملات اليمنيات في مجال الإغاثة إلى تعطيل تسليم المساعدات الإنسانية بشدة، لا سيما للنساء والفتيات، ونكرر دعوتنا إلى الرفع الفوري لشروط المحرم. كما نؤيد التوصية التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع لضمان توفير خدمات متخصصة في مجال العنف الجنساني.

وتستمر القيود البيروقراطية والإدارية أيضا في إعاقة العمليات الإنسانية وتأخيرها في جميع أنحاء اليمن. ويجب على جميع أطراف النزاع أن تيسر المرور السريع وبدون عوائق للإغاثة الإنسانية،

بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وندعو كذلك إلى الإفراج الفوري عن موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحتجزين وأولئك الذين اختطفوا مؤخرا من الطائفة البهائية.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بتجنيد الأطفال وقتلهم وتشويههم في اليمن، فضلا عن استخدام الجيش للمدارس والمستشفيات. ونكرر دعوتنا لجميع أطراف النزاع إلى التنفيذ السريع لخطط عمل الأمم المتحدة ذات الصلة لضمان سلامة الأطفال في جميع أنحاء اليمن.

ولنغتنم هذه الفرصة للترحيب بالتقدم القوي المحرز في الخطة بشأن إيجاد حل للتهديد الرئيسي الذي تشكله ناقلة النفط صافر. ونشيد بالمنسق المقيم غريسلي وبزملاء الأمم المتحدة على عملهم الدؤوب لمنع وقوع كارثة بيئية وإنسانية واقتصادية مفجعة. ونؤيد ما قاله زملاؤنا في الأمم المتحدة بشأن الدعوة إلى تقديم المزيد من التبرعات لتمويل خطة ناقلة النفط صافر للقضاء على ذلك التهديد إلى الأبد.

وأخيرا، سررنا اليوم بالاعتماد الإجماعي لقرار تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (القرار 2691 (2023)). وتثني مالطة على زملائنا من الأمم المتحدة في الحديدة، الذين يقومون بعمل حاسم لإحلال السلام والاستقرار في المحافظة والحفاظ على الطابع المدني لموانئ الحديدة، وهو أمر ضروري للاستجابة الإنسانية.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ، والأمينة العامة المساعدة مسويا من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمنسق المقيم في اليمن غريسلي على إحاطاتهم.

بادئ ذي بدء، ترحب اليابان بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، التي اعتمدت بتوافق الآراء اليوم. فلا يزال استمرار وجود البعثة في الحديدة ودورها في دعم الأطراف في تنفيذ اتفاق الحديدة أمرا ضروريا. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل دعم أنشطة بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة.

gقد التزم المجلس بدعم التقدم المحرز في القيام بعملية مستدامة لتحقيق السلام تقودها الأمم المتحدة في اليمن. وينبغي أن تفهم أطراف النزاع أنه لا يوجد حل عسكري. وتكرر اليابان دعمها الكامل لجهود المبعوث الخاص الرامية إلى تيسير عملية لإجراء محادثات سياسية شاملة للجميع بين اليمنيين تحت رعاية الأمم المتحدة.

وعلى نحو ما أبرز تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2023/363)، سجل اليمن أحد أكبر أعداد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال خلال العام الماضي. ونشعر بالأسى لأن نعلم أن تجنيد الأطفال في اليمن كجنود لا يزال مستمرا وأنهم يستهدفون بالاحتجاز التعسفي. كما أنهم يعانون من خطر الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. ينبغي ألا يعيش أي طفل في خوف من الهجمات، وينبغي ألا يجبر على القتال في الخطوط الأمامية للنزاعات المسلحة.

وقد أكدت اليابان مرارا وتكرارا على أهمية تحقيق الاستقرار الاقتصادي في اليمن وقدمت المساعدة لهذا الغرض. وفي هذا الصدد، يساورنا القلق من أن الحوثيين يفرضون تدابير ترمي إلى تقويض القدرة الاقتصادية للحكومة اليمنية، الأمر الذي سيضر في نهاية المطاف بسبل عيش الشعب. فوجود اقتصاد أقوى وخدمات عامة أساسية وقطاع خاص نشط يخلو من التدخل والتخويف هي عناصر أساسية لاستقرار الأمة. وتدعو اليابان الحوثيين إلى وقف أي أعمال من شأنها أن تلحق المزيد من الضرر بالاقتصاد اليمني، والانخراط مع الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بناقلة النفط صافر، ترحب اليابان بالتقدم السريع الذي أحرز مؤخرا في مشروع عملية إنقاذ ناقلة النفط صافر. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد غريسلي ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، فضلا عن الشركاء من القطاع الخاص الذين يضطلعون بهذه العملية البحرية غير المسبوقة. وساهمت اليابان بمبلغ مليون دولار في المشروع لدعم التأهب لحالات الطوارئ الناجمة عن التلوث النفطي والاستجابة لها. ونعرب عن تقديرنا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والخبراء في مجال الانسكاب النفطي على الاستفادة من الصندوق لدعم تعبئة السكان المحليين من أجل تدريبات عملية المحاكاة، وتوفير المعدات اللازمة لأنشطة الاستجابة للشواطئ، وإجراء عمليات إزالة الألغام لتوفير إمكانية الوصول الآمن لتنظيف الشواطئ. وتواصل

اليابان العمل مع وكالات الأمم المتحدة للتعاون في إيجاد حلول لسد الفجوة المالية بغية منع حدوث أزمة بيئية وإنسانية واقتصادية عالمية. وهذه مسؤولية مشتركة تقع على عاتق المجتمع الدولي.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن خالص امتناني لمقدمي الإحاطات اليوم على ملاحظاتهم المفصلة والمفيدة بشأن الحالة في اليمن. إن تفانيهم وخبرتهم ومعرفتهم المباشرة لا تقدر بثمن وستوجه عملنا للمساهمة في التخفيف من التحديات الهائلة في اليمن.

وأهنئ المملكة المتحدة، المعنية بالصياغة في المجلس بشأن اليمن، على توجيهاتها وقيادتها في تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة لمدة عام آخر. أرحب بوفدي اليمن وهولندا في هذه الجلسة.

وباعتبارها داعما ثابتا لأنشطة البعثة، بما في ذلك من خلال المساهمة بمراقبين عسكريين في الميدان، تعتبر البرازيل بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة مفيدة في منع المزيد من التصعيد في محافظة الحديدة وخارجها. ولا يمكن المبالغة في الأهمية الاقتصادية والإنسانية لموانئ الحديدة بالنسبة للبلد بأكمله، لأنها تظل شريان حياة للملايين.

إن استمرار تأثير الألغام الأرضية على السكان المدنيين في الحديدة مدعاة للقلق. وكما أبرز استعراض الأمين العام لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (S/2023/432)، أدى استقرار الحالة العسكرية إلى زيادة وصول المدنيين إلى مناطق خط المواجهة السابقة، حيث تشكل مخلفات الحرب خطرا كبيرا بالتعرض لإصابات خطيرة أو حتى الموت. ومن الملح تعزيز القدرات في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام وزيادة المشاريع ذات الصلة. ولا غنى عن تعاون جميع الأطراف لضمان سلامة المجتمعات المحلية ورفاهها.

وإذ نوجه اهتمامنا إلى ناقلة النفط صافر، تقر البرازيل بالتطورات الأخيرة في العملية لتجنب حالة كارثية محتملة في البحر الأحمر. ونحن ندرك التعقيدات التي ينطوي عليها الأمر ولا يزال يحدونا الأمل في أن تحل المسائل المعلقة قريبا، مما يسمح ببدء نقل النفط في الوقت المناسب. ونعرب عن امتناننا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك لجميع الشركاء والمانحين، على تفانيهم الدؤوب في التعامل مع هذه العملية الحاسمة الأهمية وحلها وسط ظروف صعبة.

وتؤكد البرازيل من جديد دعمها للجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص هانس غروندبرغ. ونحيط علما برحلاته واجتماعاته المكثفة مع مختلف أصحاب المصلحة في المنطقة سعيا للتوصل إلى حل سياسي للنزاع في اليمن. إن عمله، الذي يدعمه المجتمع الدولي، أساسي لعملية السلام.

كما نرحب بالزيادة الأخيرة في الرحلات التجارية بين صنعاء وعمان، وكذلك أول رحلة من صنعاء إلى المملكة العربية السعودية منذ عام 2016. وهذه التطورات ليست معالم بارزة للاتصال الإقليمي فحسب، بل هي أيضا مؤشرات إيجابية للتحسن في البيئة السياسية الإقليمية.

وعلى الرغم من هذه الخطوات الإيجابية، لا يزال الوضع الإنساني المتردي في اليمن مصدر قلق. ويساورنا القلق إزاء التحديات المستمرة في إمكانية الوصول والتمويل التي تعرقل تقديم المعونة بكفاءة. كما يثير نقص تمويل آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن مخاوف كبيرة، لأنه يشكل مخاطر تهدد العمل المهم لآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في تسهيل تدفق الشحنات التجارية التي تشتد الحاجة إليها إلى الموانئ اليمنية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، نشدد على ضرورة اتخاذ تدابير تدعم الاقتصاد اليمني. وهي تشمل استئناف صادرات النفط، وإزالة العقبات التي تحول دون العبور البري للسلع التجارية، وتحسين توفير الكهرباء، وكلها أمور محورية في مسار اليمن نحو التنمية.

وفي الختام، لا تزال البرازيل ملتزمة بمواصلة عملها في إطار مجلس الأمن وفي أماكن أخرى بشأن هذا الملف. نحن نؤمن بأنه من خلال الدبلوماسية وتعزيز الحوار والتفاهم المتبادل، يمكننا مساعدة الشعب اليمني على بناء مستقبل سلام واستقرار وتنمية يستحقه.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أتقدم بالشكر للسيد هانس غروندبرغ والسيدة جويس مسويا والسيد ديفيد غريسلي على إحاطاتهم القيمة. وأرحب بمشاركة سعادة السيد جاب سلوتميكر، نائب وزير البنية التحتية وإدارة المياه لمملكة هولندا، وسعادة السفير عبد الله السعدي، الممثل الدائم للجمهورية اليمنية، في جلسة اليوم.

كما أود الترحيب بالقرار 2691 (2023) الذي اعتمده المجلس اليوم وبالإجماع، لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. وأن أعرب كذلك عن تقديرنا للمملكة المتحدة، بوصفها القائمة على الصياغة، على تقديم وتيسير مشروع القرار.

ونطالب الحوثيين أولا بالالتزام الكامل بالقرار وإزالة كافة العقبات والقيود المفروضة على حرية حركة البعثة. بما يشمل السماح لها بتيسير دوريات غير معلن عنها إلى الموانئ بدون عراقيل. وثانيا، بتوجيهه إيرادات ميناء الحديدة لصالح الشعب اليمني، وبالتالي صرف رواتب الموظفين المتأخرة وفقا لاتفاق ستوكهولم والكف عن استخدام هذه الأموال في تمويل مجهودهم الحربي.

نعي تماما التطورات الإيجابية التي حظي بها الملف اليمني مؤخرا وما تحقق من تقدم باتجاه الحفاظ على التهدئة التي رأت النور قبل أكثر من عام. ورغم ذلك علينا أن نتذكر بأن الشعب اليمني، الذي أرهقته الحرب، يستحق واقعا أفضل، يضمن له حياة كريمة لا يكون للحرب فيها مكان. لقد آن الأوان لإرساء سلام شامل يتجاوز الهدن العابرة، سلام يحقق المصالحة الوطنية والتوزيع العادل للثروات بين جميع اليمنيين.

وفي هذا السياق، نؤكد مجددا على دعم دولة الإمارات العربية المتحدة الكامل للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة على الصعيدين الإنساني والسياسي. كما نثمن دور المملكة العربية السعودية في نزع فتيل التوترات في اليمن ليشهد بذلك أطول فترة من الهدوء النسبي منذ بداية الأزمة. ونؤكد على دور سلطنة عمان في الوساطة وتقريب وجهات النظر التي تباعدت بسبب الحرب.

ورغم ضبط النفس الذي تظهره القوات الحكومية اليمنية، نلاحظ تصعيدا غير مبرر من جانب الحوثيين على مختلف الجبهات – في تعز ومأرب وشبوة والحديدة والضالع. بما يشتمل على هجمات مدفعية وغارات جوية باستخدام الطائرات المسيرة، والتي أدت إلى سقوط الكثير من الضحايا المدنيين، بما في ذلك الأطفال، كما شهدنا في الهجوم الذي أصاب خمسة أطفال في مديرية حيس الأسبوع الماضي.

ويتطلب هذا الوضع منا القيام بدورنا الحيوي، ومطالبة الحوثيين بحزم بوقف هذه الهجمات فورا، والامتناع عن أي محاولات لإعادة إضرام نيران الحرب، فأي تصعيد أو إشارة في هذا الاتجاه تشكل مصدر قلق كبير، خاصة بالنظر إلى استمرار الحوثيين في بناء ترسانتهم الحربية منذ بداية الهدنة، عبر عمليات التهريب في انتهاك صارخ للقرار 2216 (2015).

وفي ظل هذا الوضع، لا بد من تسريع التوصل إلى اتفاق وقف دائم لإطلاق النار، يصاحبه سلسلة من إجراءات بناء الثقة، تشتمل على فتح الطرقات وتوحيد الاقتصاد وصرف الرواتب وتبادل الأسرى. وسيشكل هذا الاتفاق الأساس الضروري لبدء حوار سياسي بين الأطراف اليمنية، للوصول إلى حل سياسي شامل ومستدام.

يواجه اليمن تحديات كبيرة على صعيد العمل الإنساني، في حين لا تزال جماعة الحوثي تفرض قيودا شديدة على وصول المساعدات وحركة العاملين في مجال الإغاثة، خاصة النساء، وتحاول أيضاً التحكم في قوائم المستفيدين عبر فرض أنظمة غير شرعية قاموا بإنشائها.

ويستمر الحوثيون بشن حرب اقتصادية ضد الشعب اليمني والحكومة اليمنية تفاقم المعاناة الإنسانية، وذلك باستهدافهم للمنشآت والموانئ النفطية في محافظتي شبوة وحضرموت، وتقييد حركة التجارة داخل البلد، وتهديد الشركات والبنوك وإجبارها على استيراد السلع عبر ميناء الحديدة فقط، بالإضافة إلى مصادرة الأراضي والمباني والممتلكات الخاصة بشكل تعسفي. وقد وصل الأمر بهم للتلويح بالإضرار بالبنية التحتية لإنتاج وتصدير النفط والغاز في محافظة مأرب.

كما يستغل الحوثيون المخيمات الصيفية والمناهج الدراسية لزرع بذور الكراهية والتطرف بين الأطفال، فتلك الأفعال ليست مجرد انتهاك

لحقوق الطفل فحسب، بل يعد التطرف أيضا خطرا حقيقيا يهدد بتكرار النزاعات في المستقبل، كما أقر بذلك القرار 2686 (2023)، الذي اعتمده هذا المجلس الشهر الماضي.

وأخيراً، لا يفوتنا الترحيب ببدء عملية النقل الآمن للنفط من الخزان صافر في إطار الجهود التي تقودها الأمم المتحدة، كما نثمن جهود هولندا في هذا السياق. ونؤكد على دعمنا المستمر لجميع الجهود الإقليمية والدولية التي تهدف إلى إنهاء الصراع وتحقيق الاستقرار والتقدم في اليمن. ونتطلع بأمل وتفاؤل إلى اليوم الذي يستعيد فيه اليمن عافيته ويعم السلام والازدهار في جميع ربوعه.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد هانز غروندبرغ، والأمينة العامة المساعدة جويس مسويا على إحاطتيهما بشأن الحالتين السياسية والإنسانية في اليمن. كما استمعنا باهتمام إلى المنسق المقيم لليمن، السيد ديفيد غريسلي.

إن الحالة في البلد تعطينا سببا للتفاؤل الحذر. ولم تكن هناك أعمال عدائية نشطة منذ أكثر من عام. وبعد انتهاء الهدنة الرسمية في تشرين الأول/أكتوبر 2022، كانت الحالة في الميدان هادئة نسبيا. ومن الواضح أن أطراف النزاع لا تنوي تصعيد الحالة، وبدلا من ذلك تعتزم الامتناع عن وقوع اشتباكات واسعة النطاق. وقد نشأ زخم إيجابي من خلال زيادة عدد الرحلات الجوية بين صنعاء وعمان، وتسيير رحلة تربط صنعاء وجدة، والاتفاق المبدئي على إجراء تبادل آخر للأسرى والمعتقلين. وكل هذا يعطينا الأمل في أن الأطراف في اليمن ستتوصل قريبا إلى حل وسط. والاتجاه العام نحو التطبيع في المنطقة يساعد أيضا على تهيئة بيئة مواتية لتحقيق تلك الغاية.

وفي ظل هذه الظروف، نلاحظ أن من المهم أن توحد الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية جهودها الرامية إلى تحقيق تقارب بين مواقف أطراف النزاع. وسنواصل التنسيق الوثيق مع القوات اليمنية الرئيسية لحثها على إيجاد حلول مقبولة لكل الأطراف وبناء الثقة، بما في ذلك مع الشركاء الإقليميين الرئيسيين.

ونحن مقتنعون بأن التقدم على مسار التسوية نتيجة للجهود الدولية والإقليمية هو وحده الذي سيساعدنا على تجنب أسوأ سيناريو لليمن، وهو الانتكاس إلى مواجهة عسكرية واسعة النطاق، مثل تلك التي شهدناها بالفعل أكثر من مرة. ويجب أن يكون الهدف النهائي للوساطة الدولية هو حل دائم وشامل للعديد من المشاكل في اليمن، والتي لها آثار على الدول المجاورة له أيضا.

وكما هو معتاد، نؤكد من جديد دعمنا الكامل لعمل المبعوث الخاص غروندبرغ ونشيد بدبلوماسيته المكوكية النشطة. ويحدونا أمل صادق في أن تسفر جهوده عن هدنة مستدامة وطويلة الأجل تهيئ فرصة لإجراء حوار وطني كامل وشامل للجميع تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويجب على أعضاء مجلس الأمن أن يدركوا أنه ستكون هناك حاجة، عاجلا أم آجلا، إلى استعراض وتحديث أساس الإطار القانوني الدولي للتسوية، والذي ينبغي أن يعكس واقعيا الحالة العسكرية والسياسية الفعلية.

كما نعارض التفسير الواسع لقرارات مجلس الأمن الخاصة بالجزاءات بشأن اليمن. وينبغي استخدام القيود لتشجيع تسوية سلمية بدلا من تأجيج الاضطرابات السياسية في المنطقة. ونلاحظ مع القلق أن بعض الوجود البحري الأجنبي مشارك في التلاعب بقرارات مجلس الأمن بسوء نية من خلال إجراء عمليات تفتيش في المياه القريبة.

لقد مدد مجلس الأمن بالإجماع ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة لمدة عام آخر. ونحن نرحب بذلك القرار. وقد دعونا دائما إلى خفض التصعيد في الحديدة والحفاظ على الطبيعة المدنية لموانئها. وندعو الأطراف إلى التعامل بشكل هادف مع وسطاء الأمم المتحدة والامتناع عن اتخاذ خطوات انفرادية. ونرحب باستئناف عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار، التي تساعد على تحسين الحالة الأمنية في ذلك الجزء من اليمن.

ولسوء الحظ، لا تزال الحالة الاجتماعية والاقتصادية في اليمن معقدة. والحالة الإنسانية مزرية أيضا. ويجب أن يحصل الشعب اليمني

بدون عوائق على الغذاء والدواء والسلع الأساسية الأخرى في جميع أنحاء البلد بدون تمييز. وأي قيود مفروضة على إيصال الإمدادات الإنسانية أو عقبات أمام عمل العاملين في المجال الإنساني أمر غير مقبول. ونلاحظ جهود الوساطة التي يبذلها أصحاب المصلحة الإقليميون الذين يساعدون اليمنيين على المسارين المالي والإنساني.

ونرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بالتخلص من ناقلة النفط صافر الراسية قبالة سواحل الحديدة. إنها حرفيا قنبلة موقوتة، تهدد بالتسبب في كارثة إنسانية وبيئية في البحر الأحمر. ووفقا للسيد غريسلي، فإن العملية تسير وفقا للجدول الزمني المحدد. ونأمل أن تمكننا الجهود المنسقة التي يبذلها الشعب اليمني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات غير الحكومية المتخصصة من وضع حد أخيرا لهذا التهديد.

في الختام، نود أن نذكر الأعضاء مرة أخرى بالقرار 598 (1987) والمبادرات الأخرى الرامية إلى تحقيق الاستقرار دون الإقليمي، بما في ذلك مفهوم روسيا المستكمل للأمن الجماعي.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والأمينة العامة المساعدة مسويا والمنسق المقيم غريسلي على إحاطاتهم. كما أرحب بحضور ممثلي اليمن ومملكة هولندا في جلسة اليوم.

منذ بداية العام، حافظت الأطراف المعنية بالمسألة اليمنية على اتصالاتها بشأن استئناف الهدنة وتحقيق السلام. لقد بذلت المملكة العربية السعودية وعُمان وبلدان أخرى في المنطقة جهودا إيجابية للحفاظ على وقف إطلاق النار على أرض الواقع بشكل عام، وهو ما تعرب الصين عن تقديرها له. ورحبنا بعقد منتدى اليمن الدولي الثاني واستئناف الرحلات التجارية من صنعاء إلى جدة، ونتطلع إلى مزيد من التقدم الإيجابي في هذا الاتجاه.

إن فرصة إحلال السلام لن تبقى متاحة إلى الأبد. نأمل أن تشعر الأطراف المعنية بإحساس متزايد بالإلحاح، وأن تضع توقعات معقولة للمفاوضات تبدي المرونة المناسبة، وأن تمضي قدما تدريجيا وباطراد وفقا لمبدأ التحرك من المهام الأسهل إلى الأكثر صعوبة. وينبغي للمجلس أن يظل متحدا في دعم الأمم المتحدة، في دورها بوصفها القناة الرئيسية للمساعي الحميدة، وعمل السيد غروندبرغ، بغية المساعدة على ضمان تحقيق نتائج ملموسة في العملية السياسية في اليمن في أقرب وقت ممكن. تشعر الصين بالقلق إزاء الاشتباكات العسكرية المتعددة التي اندلعت مؤخرا في تعز، من بين مناطق أخرى، مما أسفر عن سقوط ضحايا وتوترات في الحالة الأمنية. وندعو جميع أطراف النزاع إلى التحلي بالهدوء وضبط النفس، ورفض الوسائل العسكرية والامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تقوض الثقة المتبادلة، أو تؤدي إلى تفاقم التوترات، أو تزيد من تعقيد العملية السياسية.

لا يزال اليمن هو البلد الذي يواجه أخطر حالة إنسانية على جدول أعمال المجلس. فمنذ بدأ موسم الأمطار، تعرضت عدة محافظات في اليمن لأمطار غزيرة وفيضانات، مما أثر على مئات الآلاف من الأشخاص ودمر مساحات كبيرة من المحاصيل والهياكل الأساسية. وينبغي للمجتمع الدولي زيادة مساعداته الإنسانية لليمن ودعم عمليات الأمم المتحدة الإنسانية في البلد بنشاط. كما ينبغي للأطراف المعنية في البلد أن تكفل إمكانية وصول المساعدات الإنسانية وأن ترفع القيود غير المعقولة.

إن عملية نقل النفط الخام من ناقلة النفط صافر تتقدم باطراد. وتعرب الصين عن تقديرها لجهود الأمم المتحدة في هذا الصدد، وتأمل أن تتعاون الأطراف المعنية بنشاط وتضع خطة مناسبة للتخلص من النفط الخام في وقت لاحق.

لا يمكن تحسين الحالة في اليمن بدون توفر ظروف داعمة في المنطقة. ونرحب بمواصلة بلدان المنطقة اتخاذ خطوات جديدة على طريق الحوار والمصالحة والوحدة والتعاون، الأمر الذي يبعث الأمل في العمل على تحقيق تسوية سياسية للمسائل الساخنة في اليمن وكذلك في بلدان أخرى في الشرق الأوسط. وبوصف الصين صديقا وشريكا حقيقيا لدول المنطقة، فإنها تقف على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الأطراف من أجل دعم تعددية الأطراف الحقيقية وتنفيذ مبادرات الأمن العالمي. وسنواصل بذل جهود حثيثة لاستعادة السلام والاستقرار في

اليمن وتحقيق الأمن المشترك والاستقرار الطويل الأجل في الشرق الأوسط.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والأمينة العامة المساعدة، مسويا، على إحاطتيهما وجهودهما المتواصلة. نعرب عن امتناننا أيضا للمنسق المقيم غريسلي على ما قدمه من معلومات مستكملة ومثابرته في معالجة حالة ناقلة النفط صافر مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي حين أن هناك الكثير الذي ينبغي عمله، فإن هذه أخبار سارة حقا. إذ تمثل عملية ناقلة النفط صافر نموذجا للتعاون الدولي بشأن اليمن. نحن نعكف معا على إحراز تقدم حقيقي نحو تفادي الكوارث البيئية والإنسانية والاقتصادية التي من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية المتردية بالفعل في اليمن، والتي سيكون لها عواقب واسعة النطاق على المنطقة وخارجها. يجب أن نحافظ على هذا الزخم وتأمين مبلغ الـ 25 مليون دولار الإضافية اللازمة لإكمال مرحلتي عملية ناقلة النفط صافر، كما طلب السيد غريسلي. ونشجع المانحين من القطاع الخاص على دعم خطة الأمم المتحدة لتجنب وقوع كارثة.

في الوقت نفسه، يجب أن نوازن بين الجهود المبذولة من قبيل عملية ناقلة النفط صافر والحاجة إلى مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة. لا تزال الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن تعاني من نقص خطير في التمويل، وسيكون لخفض المساعدات عواقب وخيمة على اليمنيين في وقت توشك فيه ظروف المجاعة على الظهور مرة أخرى. نحث الجهات المانحة على صعيد ثنائي، ولا سيما تلك التي في المنطقة، على تمويل الاستجابة الإنسانية.

وترحب الولايات المتحدة بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة لمدة 12 شهرا إضافية (القرار 2691 (2023)). أود أن أشدد على أنه يجب أن تمنح البعثة حرية الحركة التي تحتاج إليها للاضطلاع بعملها الحيوي. ونرحب باستثمارات البعثة في المرأة والسلام والأمن، التي تعتبر ضرورية لمعالجة جميع جوانب النزاع في اليمن.

لقد مر 16 شهرا منذ بدء الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة في اليمن. وبينما نشعر بالارتياح إزاء مختلف الجهود المبذولة لإغاثة اليمنيين، بما في ذلك توسيع نطاق الرحلات الجوية من مطار صنعاء، فنحن نعلم أن تلك التدابير غير كافية وأن العديد من اليمنيين لم يشعروا بعد بهذا الارتياح. في الواقع، يعاني البعض من القيود المستمرة بل والمتزايدة على تدفق البضائع، بما في ذلك عوائق الحوثيين أمام بيع غاز الطهي وحركة البضائع الأخرى من جنوب اليمن إلى الشمال. كما واصل الحوثيون منع صادرات النفط، مما زاد من تفاقم الأزمة الإنسانية والاقتصادية في اليمن. إن اليمنيين محقون في تطلعهم إلى رؤية تقدم في جهود السلام، لكن هذا التقدم سيتطلب من الأطراف اليمنية أن تجتمع للتفاوض على مسائل معقدة مثل استخدام الموارد السيادية لليمن لدفع رواتب موظفي القطاع العام. ونحث الأطراف على التعاون مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة والمشاركة بشكل مجد في المحادثات المستقبلية بين اليمنيين.

تواصل الولايات المتحدة المطالبة بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع موظفي سفارتها المتعاقدين محليا والمحتجزين في صنعاء منذ أكثر من 18 شهرا. والمجتمع الدولي متحد بشأن هذه المسألة، ويجب على الحوثيين السماح لهؤلاء اليمنيين الأبرياء بلم شملهم مع أُسرهم. كما ندعو الحوثيين إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن 13 يمنيا بهائيا محتجزين في صنعاء منذ الشهر الماضي. نحن نشعر بقلق بالغ بشأن أحمد الملاحي، الذي يحتاج إلى العلاج الطبي العاجل. أخيرا، ندعو الحوثيين إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن ليفي مرحبي، أحد الأفراد القلائل المتبقين من الجالية اليهودية اليمنية. يجب أن يتمكن جميع اليمنيين من ممارسة شعائرهم الدينية بدون خوف، ونواصل الاعتراض علانية على الاضطهاد الديني في اليمن.

لا بد أن نستمر في بذل كل ما في وسعنا لإنهاء الحرب والعنف الذي ابتلي به اليمن على مدى السنوات الثماني الماضية، ويجب أن نفعل ذلك على وجه السرعة.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الثلاثة، ولا سيما منسق الأمم المتحدة المقيم في اليمن، السيد ديفيد غريسلي. كما أرحب بحضور نائب وزير البنية التحتية

وإدارة المياه في مملكة هولندا وممثل اليمن هنا اليوم. ترحب سويسرا بالتجديد الإجماعي لولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (القرار 2691 (2023))، مما يدل على دعم المجلس الكامل للبعثة. أود اليوم أن أركز بشكل خاص على مسألتي المناخ والبيئة، إذ يتأثر اليمن بشكل غير متناسب بتغير المناخ.

أولا، لا نزال نشعر بالقلق إزاء التأثير المتزايد لتغير المناخ والتدهور البيئي في اليمن، مما يزيد من حدة المخاطر والتوترات المحيطة بفرص الحصول على المياه بشكل خاص، في وقت يعاني فيه البلد بالفعل من الضعف بسبب الكوارث الطبيعية وانعدام الأمن الغذائي. وبالنظر إلى هذه التحديات، سيكون من الملح جدا تكثيف جهودنا لتعزيز السلام في اليمن.

وترحب سويسرا أيضا بالتقدم المحرز في خطة إنقاذ ناقلة النفط صافر وتشيد بالتزام المنسق المقيم ومنظومة الأمم المتحدة بدرء وقوع كارثة بيئية في البحر الأحمر.

ثانيا، نؤكد من جديد أهمية إرساء عملية شاملة للجميع للتوصل إلى اتفاق سلام يخدم مصالح جميع اليمنيين. وفي ذلك الصدد، نلاحظ الالتزام الذي تبديه الجهات الفاعلة الإقليمية ونشدد على الحاجة إلى اتباع نهج منسق يتماشى مع احتياجات السكان وتطلعاتهم. ونرحب أيضا بالمحادثات التي أجريت في الشهر الماضي في عمان بشأن تبادل محتمل للأسرى. ونشجع طرفي النزاع على مواصلة تلك التبادلات، التي تشكّل تدابير هامة لبناء الثقة، ونؤكد من جديد استعداد سويسرا لاستضافة المناقشات المقبلة بشأن ذلك الموضوع.

ثالثا، ندعو أطراف النزاع إلى إتاحة وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع وبدون عوائق وتيسير ذلك، وفقا للقانون الدولي الإنساني. وتشكّل حرية تنقل العاملين في المجال الإنساني ومنحهم تأشيرات الدخول وتصاريح العمل أمرين أساسيين لكفالة استفادة جميع الأشخاص الضعفاء من المساعدات الإنسانية. وفي ذلك السياق، نلاحظ مع القلق حالة اللاجئين والمهاجرين القادمين من القرن الأفريقي، المعرضين بشكل متزايد لخطر الاستغلال والاحتجاز التعسفي والإعادة القسرية. ويساورنا قلق مماثل إزاء زيادة خطاب الكراهية الصادر عن بعض القادة السياسيين ضد تلك الفئات الضعيفة.

وفيما يتعلق بالأطفال، وترديدا لمناقشاتنا خلال المناقشة المفتوحة التي عُقدت في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9366)، ندعو جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل والسريع لخطط عملها وغيرها من الالتزامات المحددة التي تعهد بها كل منها لإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنع ارتكابها.

وأخيرا، تعرب سويسرا عن أسفها لما يخلفه النزاع من أثر على المدنيين. ويتفاقم ذلك جراء عدم احترام أطراف النزاع للقواعد التي تحكم سير الأعمال العدائية، ومن الأمثلة على ذلك الاعتقال والاحتجاز التعسفيان لأفراد الطائفة البهائية في صنعاء. وفي ذلك الصدد، تذكّر سويسرا طرفي النزاع بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): أشكر السيد هانز غروندبرغ والسيدة جويس مسويا والسيد ديفيد غريسلي على إحاطاتهم. ونرحب بنائب وزير البنى التحتية وإدارة المياه في مملكة هولندا.

تجدد الحكومة اليمنية التزامها بخيار السلام ونهجه وترحب بكافة المبادرات والجهود الرامية إلى إنهاء الحرب التي شنتها الميليشيات الحوثية بما يكفل رفع المعاناة الإنسانية عن شعبنا اليمني وتحقيق تطلعاته في السلام الشامل والمستدام المبني على مرجعيات الحل السياسي المتمثلة في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالشأن اليمني، وعلى رأسها القرار 2216 (2015). وتعرب الحكومة اليمنية عن تطلعها إلى مضاعفة الجهود الإقليمية والدولية وتكاملها من أجل صياغة التحول المنشود الذي يطمح إليه جميع اليمنيين في استعادة مؤسسات الدولة وإنهاء انقلاب الميليشيات الحوثية.

ولن يتأتى هذا السلام المنشود إلا بوجود شريك حقيقي يؤمن بالسلام والدولة المدنية والمواطنة المتساوية ويتخلى عن الحق الإلهي في الحكم.

إن الوقت قد حان لنقل المواقف الإقليمية والدولية من سياق البيانات إلى دائرة الفعل والعمل الجماعي لدفع الميليشيات الحوثية المدعومة من النظام الإيراني للتعاطي الجاد مع جهود الأمم المتحدة عبر مبعوثها الخاص إلى اليمن وجهود الأشقاء والأصدقاء لإنهاء النزاع الذي خلّف دمارا شاملا وهائلا وتسبب في أسوأ أزمة إنسانية في العالم. إن خيار السلام اليوم هو الخيار الأمثل، ولكننا للأسف نفتقد للشريك الجاد في تحقيق هذا السلام. وفي هذا الإطار، نشيد بجهود المملكة العربية السعودية الشقيقة ومواقفها الأخوية الصادقة والتزامها المخلص بدعم مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية في سبيل تخفيف المعاناة الإنسانية عن شعبنا اليمني وتحقيق تطلعاته في استعادة مؤسسات الدولة وتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية وتجديد الهدنة الإنسانية وإحياء العملية السياسية. ومن هذا المنطلق، تعاملت الحكومة اليمنية بكل إيجابية مع كافة خيارات السلام وأظهرت خلال الفترة الماضية المزيد من المرونة. فقد قدمت الكثير من التنازلات أحادية الجانب ودعمت المساعي الحثيثة التي يقودها الأشقاء في المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان لتجديد الهدنة والتزمت بكافة بنودها حتى بعد انتهائها، حرصا على إنهاء معاناة شعبنا وتفويت أي فرصة للمليشيات الحوثية في العودة إلى التصعيد الشامل ومفاقمة المعاناة الإنسانية.

وفي المقابل، تواصل الميليشيات الحوثية، بدلا عن الإيفاء بالتزاماتها وإبداء حسن النوايا تجاه المبادرات الحكومية والجهود الدولية والإقليمية وتقديم التنازلات، ممارسة الصلف والتعنت في رفض كل المبادرات والجهود لإحلال السلام. وتواصل أيضا انتهاكاتها لقواعد ومعايير القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان وتقييدها للحقوق والحريات، بما في ذلك استمرارها في فرض الحصار على محافظة تعز واستخدامها هذا الملف الإنساني للابتزاز السياسي. وتستمر هذه الميليشيات أيضا في استهداف المدنيين والأحياء المدنية، بما في ذلك النساء والأطفال، وتعمل على حشد مقاتليها إلى الجبهات وتواصل تجنيد عشرات الآلاف من الأطفال فيما يسمى بالمراكز الصيفية بهدف الزج بهم في جبهات القتال. بالإضافة إلى ذلك، تفرض الميليشيات الحوثية نظام المحرم في مناطق سيطرتها وتحرم النساء اليمنيات من حقوقهن الأساسية في المشاركة الفاعلة في بناء المجتمع وتواصل الإجراءات التعسفية والاعتقالات الممنهجة بحق الأقليات الدينية في انتهاك صارخ لحرية الدين والمعتقد وممارسة الشعائر الدينية التي تقرها القوانين والمواثيق والمعاهدات الدولية. وكان آخرها اعتقال الميليشيات لـ 17 شخصا من أبناء الطائفة البهائية في صنعاء، من بينهم 5 نساء، وإخفاءهم قسرا. هذا علاوة على مداهمتها العديد من المنازل وترويعها للأسر. إن عدم التزام المليشيات الحوثية بتنفيذ أيّ من بنود الهدنة ورفضها جهود تمديدها والاستمرار في حربها الاقتصادية على الشعب اليمني يعكس بشكل واضح النوايا الحقيقية لهذه الميليشيات المتمثلة في رفضها لخيار السلام ويقوض الحل السلمي للنزاع ويفاقم الأزمة الإنسانية. وعليه، فإن الحكومة اليمنية تجدد دعوتها للمجتمع الدولي وهذا المجلس الموقر إلى الاضطلاع بدورهما ومسؤولياتهما في الضغط على الميلشيات الحوثية، ومن خلفها إيران، للتوقف عن هذه الممارسات وتحييد الاقتصاد والجنوح لخيار السلام ووقف جرائمها وانتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

إن شعبنا اليمني لم يعد يحتمل المزيد من المعاناة الإنسانية والمزيد من الأعباء الاقتصادية في ظل إمعان الميلشيات الحوثية مواصلة نهجها وسلوكها العدوانيين والتدميريين لمقدرات البلد ونسيجه الاجتماعي؛ وإيغالها في الحرب الاقتصادية الممنهجة التي تشنها على الشعب اليمني؛ واستهدافها المنشآت الاقتصادية الوطنية وموانئ تصدير النفط؛ ومنعها وصول السفن والناقلات التجارية إلى موانئ التصدير سعيا منها لعرقلة جهود الحكومة اليمنية لتوفير الخدمات الأساسية ودفع مرتبات الموظفين وإعاقة فرص توسيعها لتشمل الموظفين في المناطق الخاضعة لسيطرة هذه الميلشيات. ويهدد ذلك بنسف كل فرص السلام وتقويض الجهود الجارية لإنهاء الحرب فضلا عن حياة ومعيشة المواطنين اليومية. وقد تسبب ذلك في تراجع الإيرادات العامة وأثر سلبا على مستوى الاقتصاد وقدرة الحكومة على توفير الخدمات العامة ودفع المرتبات وجرَّ الأوضاع في اليمن إلى مزيد من التعقيد.

هذا بالإضافة إلى اعتداءات الميليشيات الحوثية المتواصلة على القطاع الخاص، وآخرها اقتحام الغرفة التجارية والصناعية في صنعاء وتغيير مجلس إدارتها بالقوة بمجلس جديد موال لها؛ والعمل على تجريف ما تبقى من مكاسب القطاع الخاص ومجتمع الأعمال اليمني؛ ومنع تدفق المواد الغذائية وغيرها من السلع الأساسية إلى مناطق سيطرتها. وفي مواجهة هذه التحديات القائمة والمستجدة، اتخذت الحكومة العديد من الخطوات على صعيد تنفيذ جملة من الإصلاحات الشاملة والحفاظ على الاستقرار النسبي للاقتصاد الوطني، وفي مقدمتها تخفيف منابع الفساد وترشيد الإنفاق وتحسين الإيرادات وتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة. وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي وهذا المجلس الموقر إلى تحرك عاجل لدعم جهود مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية لوقف الحرب الاقتصادية الحوثية ضد الشعب اليمني وإجراءاتها التعسفية ضد القطاع الخاص والبنوك والقيود التي تفرضها على حركة السلع والمساعدات الإنسانية، وإلى دعم جهود مؤسسات الدولة للحفاظ على الوضع الاقتصادي والإنساني من الانهيار. ونثمن، في هذا السياق، الدعم المقدم من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، في الجوانب الخدمية والتنموية والإنسانية، والمساعدة في تجاوز وتخفيف معاناة الشعب اليمني. ونتطلّع إلى تعزيز هذا الدعم لتمكين مؤسسات الدولة من القيام بدورها ووجباتها.

في الوقت الذي اتخذ فيه هذا المجلس، بالإجماع، قرار تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (القرار 2691 (2023))، نود التذكير بأن الميليشيات الحوثية تستمر في تقويض تنفيذ مقتضيات اتفاق ستوكهولم، وعلى وجه الخصوص اتفاق الحديدة، الذي دأبت الميليشيات الحوثية على تفريغه من مضمونه من خلال فرضها العديد من القيود والعراقيل أمام عمل البعثة بهدف تعطيل تنفيذ ولايتها وتقييد حركتها وجعلها حبيسة مناطق سيطرتها وعدم السماح لدوريات البعثة بالتحرك بحرية داخل المدينة لمراقبة وقف إطلاق النار والتحقق من الخروقات والانتهاكات، التي تستمر الميليشيات الحوثية في ارتكابها بشكل دائم في محافظة الحديدة. وكان آخرها استهداف الميليشيات الحوثية للأحياء المدنية في مديرية حيس، التي نتج عنها ضحايا مدنيين، من بينهم 8 أطفال، وزراعة الاف الألغام الأرضية بطريقة عشوائية في أماكن تستهدف المدنيين وسبل عيشهم، وتسببت في وقوع إصابات بالغة ومستديمة واعاقات جسدية مزمنة وخسائر بشرية عديدة.

وفي الوقت الذي تشيد فيه الحكومة بجهود مشروع "مسام" لنزع الألغام، تدعو المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى دعم جهود الحكومة اليمنية والجهات ذات العلاقة للتغلب على المآسي والآثار المترتبة على انتشار الألغام والعبوات الناسفة التي تعمل الميليشيات الحوثية على زرعها.

وفي الختام، تشيد الحكومة اليمنية بالتقدم المحرز في عملية الإنقاذ الآمن للناقلة صافر، وتثني على جهود كل من المنسق المقيم، السيد ديفيد غريسلي، وفريقه القطري في اليمن وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتتوجه بالشكر للمانحين والدول الصديقة والشقيقة والقطاع الخاص على الدعم المقدم لضمان التنفيذ والتمويل الكامل لخطة الإنقاذ التي تقودها الأمم المتحدة. ونثمن جهود هولندا في هذا الصدد. ونؤكد مجددا حرص الحكومة اليمنية على تقديم جميع التسهيلات اللازمة لتنفيذ هذه الخطة لتفادي وقوع كارثة بيئية واقتصادية وإنسانية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد سلوتميكر (مملكة هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أبدأ بشكر المبعوث الخاص غروندبرغ على إحاطته. كما أشكر الأمينة العامة المساعدة جويس مسويا والمنسق المقيم ديفيد غريسلي على إحاطتيهما. وأود أن أعرب شخصيا عن امتناني للسيد غريسلي وفريقه، وكذلك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا على الجهود الدؤوبة لتحريك عملية ناقلة النفط صافر على الرغم من تعقيدها. وأشكركم، السيدة الرئيسة، على شراكة المملكة المتحدة وإسهاماتها الهامة في هذا الملف وعلى إعطائي الكلمة هنا اليوم.

يربط مملكة هولندا واليمن تاريخ طويل. فلدينا أطول برنامج للتعاون الإنمائي مع اليمن، من دون انقطاع لأكثر من 40 عاما. ونحن مزود كبير للمساعدات الإنسانية، ونواصل الوقوف إلى جانب الشعب اليمني في هذه الأوقات الصعبة.

وأود أن أركز مداخلتي على مصدر قلق إنساني خاص، وهو ناقلة النفط صافر المتهالكة، لأن التقاعس عن العمل سيؤدي بلا شك إلى عواقب وخيمة – أولا وقبل كل شيء، على الوضع الإنساني المتردي أصلا في اليمن – ولكنه سيدمر أيضا التنوع البيولوجي والبيئة في منطقة البحر الأحمر بأكملها، والساحل السعودي وربما القارة الأفريقية. ومن شأن ذلك أن يعطل ممرات الشحن الحيوية وسلاسل إمدادات الطاقة والغذاء، وسيكلف ما يقدر بنحو 20 مليار دولار لتنظيف التسرب النفطي.

ويمكننا منع كل ذلك. فعملية الإنقاذ ممكنة تقنيا، ولدينا المعرفة والخبرة لمنع وقوع كارثة. لقد تعلم بلدي، مملكة هولندا – وهو بلد يقع جزئيا تحت مستوى سطح البحر – بالتجربة المريرة أن تكلفة الوقاية تفوق دائما تكلفة الكوارث ومعاناتها. ولذلك تقود مملكة هولندا، مع المملكة المتحدة، حملة لجمع الأموال لتمكين الأمم المتحدة من الحيلولة دون وقوع هذه الكارثة.

ونحن ممتنون للتمويل الذي جمعه بشكل جماعي أكثر من 20 بلدا ومختلف المانحين من القطاع الخاص حتى الآن. وقد أسهم دعمهم في جهود المنظمة لتأمين سفينة بديلة والتعاقد مع شركة إنقاذ وبدء العمليات. بيد أننا، وكما سمعنا اليوم من مقدمي إحاطاتنا، لا نزال بعيدين عن مبتغانا. فالأمم المتحدة تحتاج بشكل عاجل إلى 25 مليون دولار لاستكمال العملية بالكامل، بما في ذلك إيجاد حل دائم لمنع حدوث أزمة مماثلة في المستقبل. وندعو جميع الدول الأعضاء والشركاء من القطاع الخاص إلى زيادة مساهماتهم لتحقيق ذلك الهدف في غضون مهلة قصيرة.

وأود أن أشدد وأرحب بالتقدم القوي الذي أحرز حتى الآن. فالخطوات الأولى لعملية نقل النفط من السفينة على وشك البدء، بعد سنوات من الجهود المشتركة المستمرة. وقامت شركة إنقاذ هولندية بعمليات التفتيش اللازمة وتجري الاستعدادات الأخيرة. ونحث جميع الأطراف المشاركة في العملية على المضي قدما بأسرع ما يمكن للسماح للسفينة البديلة بالإبحار إلى وجهتها حتى لا تضيع أي وقت وزخم ثمينين.

وفي الختام، هذا هو وقت التضامن الدولي. إن عملية صافر التي تقودها الأمم المتحدة مثال فريد كذلك على الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة – وهو شراكة بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء من مختلف المناطق والقطاع الخاص. ومملكة هولندا ملتزمة تماما وستقوم بدورها لمساعدة الشعب اليمني والمنطقة، لمنع وقوع كارثة. وهذه فرصة لا ينبغي إهدارها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 11/55.